

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٦٤٣

الخميس ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ماتجيو	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ريكين
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سوميرات
	بلجيكا	السيدة فان فليبرغ
	بولندا	السيدة فرونييتسكا
	بيرو	السيد أوغاري
	الجمهورية الدومينيكية	السيد موريسون غونزاليس
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كوت ديفوار	السيد بيكي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد أن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن
العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2019/816)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1932151 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين

العام للأمم المتحدة بشأن العملية المختلطة للاتحاد

الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2019/816)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام

الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في

هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،

أدعو السيد جون - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات

حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول

أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/816،

التي تتضمن لتقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

والأمين العام للأمم المتحدة بشأن العملية المختلطة للاتحاد

الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي

الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس

الأمن، تمشيا مع القرار ٢٤٧٩ (٢٠١٩).

لقد عدت للتو من السودان، الذي زرته خلال الفترة من ٧

إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر مع السيد إسماعيل شرقي، مفوض

السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي. وخلال زيارتنا، اجتمعنا مع

السيد عبد الله حمدوك، رئيس الوزراء في السودان، والفريق محمد

حمدان دقلو، نائب رئيس المجلس السيادي، فضلا عن أعضاء

السلك الدبلوماسي وكبار المسؤولين على المستويات الحكومية

المركزية والمحلية، بمن في ذلك الوالي بالنيابة لولاية شمال دارفور،

أثناء رحلة ميدانية لمدة يوم واحد إلى الفاشر. وخلال زيارتنا،

عقدنا في ٧ تشرين الأول/أكتوبر الاجتماع السابع والعشرون

لآلية التنسيق الثلاثية بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي

والأمم المتحدة في دارفور، جنبا إلى جنب مع كبار ممثلي وزارة

الخارجية السودانية. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر في أديس

أبأبا، قدمنا أيضا إحاطة إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد

الأفريقي. وسأشاطركم انطباعاتي عن تلك الزيارة المشتركة

بعد لحظات.

ومنذ آخر إحاطة قدمتها بشأن الحالة في دارفور في ٢٦

آب/أغسطس (انظر S/PV.8603)، حدثت تطورات ملحوظة

في السودان. ففي ٨ أيلول/سبتمبر، أدت اليمين حكومة

جديدة بقيادة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك. وأربعة أعضاء

في الحكومة الجديدة نساء، بمن في ذلك وزيرة الخارجية. وقد

سارع رئيس الوزراء حمدوك بتحديد أولويات حكومته، التي تركز

في المقام الأول على تحقيق السلام الدائم والشامل في جميع

أنحاء السودان والانتعاش الاقتصادي الذي تشتد الحاجة إليه.

وبين تلك الأولويات ذاتها خلال الملاحظات التي أدلى بها في

الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالسودان في ٢٧ أيلول/سبتمبر

في نيويورك، الذي شارك في رئاسته مع الأمين العام ورئيس

مفوضية الاتحاد الأفريقي.

وتمشيا مع الأولويات المحددة في الإعلان الدستوري الذي

وقع في ١٧ آب/أغسطس، بما في ذلك الأولوية المتصلة بالحاجة

الماسة إلى إنهاء النزاعات في جميع أنحاء السودان، وقع في ١١

أيلول/سبتمبر المجلسي السيادي وعدد من الجماعات المسلحة،

بما في ذلك العديد من الجماعات الدارفورية، تحت رعاية رئيس

جنوب السودان سلفاكير ميارديت، على إعلان جوبا لإجراءات

العام الماضي. وفي غضون ذلك، تواصلت الاشتباكات المسلحة بشكل متقطع بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد في منطقة جبل مرة، حيث استهدفت هذه الحركة مواقع القوات المسلحة السودانية حول قولو.

ولا تزال الحالة الإنسانية تشهد الاتجاهات المبينة في تقريرنا الخاص السابق المؤرخ ٣٠ أيار/مايو (S/2019/445). ومنذ ذلك الحين، سُرد المزيد من الناس نتيجة للنزاعات القبلية والقتال بين قوات الأمن وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد. وحتى نهاية آب/أغسطس ٢٠١٩، الذي يصادف ذروة موسم الجفاف، كان أكثر من ١,٨ مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي بمستويات من المرحلة ٣ (أزمة) أو المرحلة ٤ (طوارئ) في جميع أنحاء ولايات وسط وشرق وشمال وجنوب دارفور. ويمثل هذا من ١٧ إلى ٢٤ في المائة من سكان هذه الولايات، مقارنة بنسبة ١٤ في المائة للسودان ككل. وفي الوقت نفسه، فإن الحالة الإنسانية العامة في السودان تزداد سوءاً لأن الأزمة الاقتصادية تفاقم آثار النزاع وعدم الاستقرار السياسي والأخطار الطبيعية وتفشي الأمراض. ويقدر أن هناك ٨ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية أو الحماية.

وواصلت البعثة تنفيذ ولايتها، بما في ذلك حماية المدنيين. وعلى الرغم من التحديات، استمرت أنشطة العملية المختلطة المتصلة بالمرحلة الانتقالية، بتنفيذ أنشطة برنامجية مشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري في إطار مهام الاتصال مع الولايات في أربعة ولايات في دارفور. وأسهمت تلك المهام في تعزيز وجود فريق الأمم المتحدة القطري وعملياته في دارفور، مثلاً في ولاية شرق دارفور التي تعمل فيها حالياً تسع وكالات وصناديق وبرامج، مقابل خمس قبل كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ومن المقرر أن يبدأ تمديد مهام الاتصال في الولايات لتشمل منطقة جبل مرة الكبرى في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، على الرغم من أن

بناء الثقة والتمهيد للتفاوض. ويشكل الإعلان خريطة طريق لعملية السلام واتفاقاً لبناء الثقة، حيث اتفق الطرفان في إطارها على جملة تدابير من بينها وقف إطلاق النار، وفتح الممرات الإنسانية، والإفراج عن أسرى الحرب، وإنهاء حظر السفر على زعماء الحركات، وإنشاء لجنة تحضيرية لمفاوضات السلام. وكما يعلم أعضاء المجلس، بدأت المفاوضات في جوبا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، بهدف التوصل إلى اتفاق سلام قبل ١٤ كانون الأول/ديسمبر. وحدير بالملاحظة أنه لأول مرة في تاريخ السودان الحديث، من المتوقع أن تكون هذه العملية شاملة على نطاق واسع لجميع الجماعات المسلحة.

وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، عُلقَت المفاوضات ٢٤ ساعة، عقب أن علقت الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، بقيادة عبد العزيز الحلو، مشاركتها وأتمت الحكومة بانتهاك وقف أعمال القتال في خور ورل في جنوب كردفان. وذكرت السلطات المعنية أن المواجهات شملت الرعاة والتجار، ودانت هذه الحوادث. وأصدر رئيس المجلس السيادي، الفريق أول البرهان، مرسوماً يعلن فيه عن وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد في اليوم نفسه.

وفي حين أنه لا يزال يتعين انتظار الآثار المترتبة على هذه المحادثات في الميدان، ظلت الحالة الأمنية العامة في دارفور بلا تغيير في أكثر الأحيان منذ آخر إحاطة قدمتها، على الرغم من العديد من الحوادث المفصلة في التقرير المعروض على المجلس (S/2019/816). غير أن البعثة لاحظت أن التحول التدريجي لانتباه السلطات إلى التحديات الأمنية في الخرطوم قد ترك بعض الثغرات في الأداء الفعال للمؤسسات الأمنية في ولايات دارفور، حيث زادت حوادث الإجرام. وهذا هو الحال بوجه خاص في مخيمات المشردين داخلياً، وتفيد التقارير أن عدد حوادث إتلاف المزارع والاستيلاء غير المشروع على الأراضي في مختلف أنحاء دارفور زاد عما كان عليه خلال نفس الفترة من

وخلال اجتماعاتنا، أصر المسؤولون الحكوميون أيضا على ضرورة أن يؤيد المجتمع الدولي تأييدا قاطعا الزخم الجديد لتحقيق السلام في دارفور والمنطقتين، الذي بدأ مع المحادثات الجارية في جوبا. وفي هذا السياق، أعرب محاورونا عن أسفهم لأنه على الرغم من مبادرة رئيس الوزراء حمدوك للقاء عبد الواحد النور، ممثل حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في باريس في ٣٠ أيلول/سبتمبر، واصل الأخير رفضه للعملية الانتقالية والحكومة الجديدة، ولم ينضم بعد إلى محادثات السلام. ونرى أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لإقناع كل الجماعات المعنية بضرورة اغتنام فرصة الزخم من أجل السلام.

واستشرافا لآفاق المستقبل، طلبت الحكومة المزيد من الوقت لصياغة احتياجاتها لآلية متابعة محتملة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، مما يجعلنا غير قادرين على تلبية طلب المجلس تزويده بخيارات في الوقت الراهن. ومع ذلك، وخلال الاجتماع الـ٢٧ الذي عقده آية التنسيق الثلاثية بشأن العملية المختلطة في الخرطوم في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أنشأنا فرقة عمل مشتركة مكلفة بالانتهاء من وضع الخيارات الممكنة لاحتمال وجود آلية متابعة لتقديمها في التقرير مرحلي الذي سيُعرض في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وسيقدم إلى المجلسين. وتجدد الإشارة إلى أنه في مشاوراتنا مع السلطات السودانية، شددنا على أهمية أن تسترشد أي آلية متابعة بالأولويات التي حددتها الحكومة من أجل كفالة الملكية الكاملة لهذا الشراكة المستقبلية المحتملة لبناء السلام في السودان. وتماشيا مع الاستراتيجية السياسية المبينة في التقرير المعروض على المجلس، أكدنا خلال اجتماعاتنا في الخرطوم استعداد الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للدعم بحمة المحادثات الجارية بغية كفالة شمول عملية السلام لجميع الجماعات المسلحة في دارفور والمنطقتين.

وفي القرار ٢٤٧٩ (٢٠١٩)، يطلب مجلس الأمن إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام تقديم توصياتهما

الشواغل الأمنية والوجود المحدود لفريق الأمم المتحدة القطري في هذا المنطقة يشكلان تحديا أمام عملية التوسع هناك.

واسمحوا لي الآن أن أقول بضع كلمات عن الزيارة التي اختتمتها للتو أنا والمفوض شرقي، وأعطينا الفرصة في الوقت المناسب لاستعراض التقدم المحرز في الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في دارفور، في ضوء أحدث التطورات، وقبل الإغلاق المتوخى للعملية المختلطة. وتمكنا من إجراء مناقشات مع النظراء السودانيين بشأن التحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية في تولي المسؤوليات الرئيسية المسندة إلى العملية المختلطة حتى الآن، بما في ذلك حماية المدنيين والأمن. وكانت أيضا فرصة لمناقشة آفاق مشاركة أطول أجلا من جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بعد مغادرة البعثة المختلطة.

وخلال اجتماعنا، طلب رئيس الوزراء حمدوك بقوة أن يكون هناك تسلسل جيد للانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في دارفور، بما يتسق مع أولويات الحكومة وجدولها الزمني، وأن يأخذ المحادثات الجارية في عين الاعتبار في تحديد الخطوات التالية. وأوضح رئيس الوزراء أن هذا الطلب ارتكز على الشواغل التي أعربت عنها الجماعات المسلحة خلال المشاورات مع حكومة السودان، وأسفرت عن اعتماد إعلان جوبا في ١١ أيلول/سبتمبر. وفي هذا السياق، يذكر أعضاء مجلس الأمن أن من بين النقاط المرجعية المبسطة التي وضعها الاستعراض الاستراتيجي المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للعملية المختلطة في وقت سابق من هذا العام، وتم عرضها في التقرير المشترك لمفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام المؤرخ ٣٠ أيار/مايو (S/2019/445)، أشير على وجه التحديد إلى أهمية استئناف المحادثات السلام بغية التوصل إلى السلام الشامل في جميع أنحاء دارفور كي تتم تهيئة الظروف اللازمة لاستراتيجية خروج ناجحة للعملية المختلطة.

المختلطة، وفريق الأمم المتحدة القطري والمؤسسات الحكومية السودانية دعماً لسيادة القانون وحقوق الإنسان والحلول الدائمة للمشردين داخلياً والمجتمعات المحلية.

وأود أن أشير، مع ذلك، إلى أنه استناداً إلى تفاعلنا مع العديد من أصحاب المصلحة على أرض الواقع، ومشاوراتنا في الأسبوع الماضي مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فإن توصيتنا هي اعتماد نهج سيواء المرحلة التالية من عملية الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في دارفور مع وتيرة محادثات السلام في جوبا، ومن ثم فإن الخيار الأول سيكون أكثر اتساقاً مع هذا النهج. ويتسق ذلك أيضاً مع بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، الذي يشدد على ضرورة أن يأخذ انسحاب البعثة في الاعتبار بالتقدم المحرز في عملية السلام.

وفي الأشهر القادمة ستتطلب استراتيجيتنا الرامية إلى دعم جهود الحكومة المبذولة لتحقيق السلام الشامل تعديل أولويات العملية المختلطة حتى تركز على دعم العملية: المهام ذات الصلة بتنفيذ اتفاق السلام، ولجنة السلام وتعزيز مهام الاتصال الحكومي وتوسيعها في منطقة جبل مرة.

وأود أن أختتم بياني بتريد الرسالة الرئيسية الموجهة التي سمعناها مراراً أثناء زيارتنا. ولا يمكن توطيد السلام في دارفور والسودان بأسره دون إحراز تقدم ملموس في الانتعاش الاقتصادي للبلد. مع ذلك وبجميع المقاييس، فإن تعبئة الموارد لا تزال تشكل تحدياً كبيراً وتحدد بتقويض المكاسب الإيجابية التي تحققت حتى الآن من جانب القيادة السودانية والمواطنين على الطريق المؤدي إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي. وفي ذلك الصدد، أطلق الأمين العام نداءً قوياً لرفع جميع الجزاءات الاقتصادية والمالية المفروضة على السودان وإزالة اسمه من قائمة الدول الراحية للإرهاب. وتعاون منظومة الأمم المتحدة بنشاط

بشأن الإجراء المناسب فيما يتعلق بالخفض التدريجي للعملية المختلطة. وفي ضوء التطورات مؤخراً على أرض الواقع، فإن التقرير يتضمن خيارين لكي ينظر فيهما مجلس الأمن. في الخيار الأول، وتماماً مع بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في ١٣ حزيران/يونيه، نقترح إجراء إعادة تنظيم جغرافي بتخفيض وجود العملية المختلطة المؤلف حالياً من ١٣ موقعاً متبقياً إلى خمسة مواقع للأفرقة، تتركز بشكل أساسي في وسط جبل مرة، حيث لا تزال العناصر المسلحة نشطة. وهذا الخيار يأخذ في الاعتبار اتجاهات النزاعات التي شهدتها العام الماضي، على النحو المبين في التقرير المؤرخ ٣٠ أيار/مايو، ويعطي الأولوية للمواقع التي لم تشهد حوادث أمنية كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبناء على ذلك، ستحتفظ العملية المختلطة بالحد الأقصى نفسه من الأفراد النظاميين لفترة أولية مدتها ستة أشهر، وهي تتزامن مع المدة المتوقع أن تستغرقها المحادثات. وكما ذكر في التقرير الخاص الصادر في أيار/مايو، بينما سيتم دمج العنصر العسكري في عدد أقل من المواقع، فإن البعثة ستحافظ على مستوى مناسب من قدرة الاحتياطية للتدخل في الحالات القصوى في المواقع التي انسحبت منها العملية المختلطة، من قبيل أن يتطلب الأمر توفير حماية المادية للمدنيين. أما في الخيار الثاني، فستواصل العملية المختلطة خفض قوامها تدريجياً كما هو موضح في تقريرنا السابق، وذلك بهدف إكمال هذه العملية بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بكلا الخيارين، اتفقنا مع الحكومة خلال الاجتماع الثلاثي المعقود مؤخراً على تسليم مواقع الأفرقة المغلقة إلى السلطات الانتقالية، وفقاً لقواعد وأنظمة الأمم المتحدة لأغراض استعادة المدنيين منها، ووفقاً لخطة التسليم المتسلسلة التي وضعتها العملية المختلطة والحكومة مسبقاً. وستبقي الأمم المتحدة على وجودها في المناطق التي تم إخلاؤها من خلال مهام الاتصال في الولايات التي ستنشأ للجمع بين العملية

على الشجاعة التي أبدتها في اختيار المسار الذي يمضي فيه الآن. وإنني على يقين من أنه لن يكون دائما مسارا خاليا من العقبات، ولكننا وغيرنا سنكون هناك لدعمه.

ومثلما بين وكيل الأمين العام لأكروا، فما زلنا نشهد تطورات إيجابية في السودان إذ تمضي الحكومة المدنية قدما في تنفيذ الإعلان الدستوري. وأود أن أرحب مثله بتعيين النساء في المناصب الرئيسية في الحكومة الجديدة، فضلا عن الاتفاق التاريخي على فتح مكتب لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في السودان.

لكن وكما نصحنا، فإن علينا جميعا أن ندعم الزخم الجديد عن محادثات السلام، على النحو الوارد في كلمات السيد لأكروا. ومن منظور المملكة المتحدة، فإن من الأهمية بمكان التنويه إلى بدء محادثات السلام هذه بين الحكومة والحركات المسلحة - وهو العمل المنجز في جوبا - . وبالتالي ندعو جميع الأطراف، وخاصة الحركات المسلحة، إلى التعاون البناء على الفور ودون شروط مسبقة كي يتسنى التوصل إلى اتفاق سلام شامل ونزيه وجامع في نهاية المطاف. وأود أيضا أن أعرب عن ترحيبنا الحار بقرار إزالة العقبات البيروقراطية المفروضة على الجهات الإنسانية الفاعلة. ونأمل أن ينفذ هذا القرار تنفيذًا كاملا للسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى من تشتد حاجتهم إليها في جميع أنحاء دارفور، وإلى مختلف أنحاء السودان عند الحاجة.

وأنقل الآن إلى الوضع في الميدان. وبالرغم من العناصر الإيجابية التي أحطنا بها علما اليوم، لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن الوضع الأمني والإنساني وأوضاع حقوق الإنسان في دارفور لا تزال مضطربة. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الثغرات التي ذكرها لأكروا، وهي تحديدا تصاعد النزاع القبلي وأنشطة الجريمة واستمرار تشريد المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان. وقد وثقت جميعا في التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة (S/2019/816). وستكون الأمم المتحدة

مع الشركاء في السودان في تهيئة الطريق المؤدي إلى التخفيف من بعض أكثر التحديات الاقتصادية إلحاحا التي تواجه البلد.

وأصبح السودان عند مفترق طرق تاريخي الآن. وقد أتاحت لنا فرصة فريدة لدعم السلطات في إنهاء النزاعات التي عمت البلد لعدة سنوات. ونحن ملتزمون ببذل قصارى جهودنا في دعم الحكومة وفقا لرؤيتها ووتيرة عملها لبناء سلام دائم وشامل للجميع في دارفور والسودان بأسره. وآمل أن يتسنى لنا التعويل على دعم المجلس في هذا المسعى الهام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لأكروا على إحاطته.

وأعتقد أن أعضاء المجلس قد رأوا أكوابا فارغة أمامهم عند دخولهم إلى هنا خلافا لما رأوه صباح هذا اليوم. ولكن سرعان ما تمتلئ الأكواب بالماء بمجرد تطبيع الأوضاع.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إنني أفترض، سيدي الرئيس، أنكم تشاطرون كوب مائكم مع جميع أعضاء مجلس الأمن الذين يحتاجون إليه.

أشكر وكيل الأمين العام لأكروا على إحاطته. وأرحب أيضا بسفير السودان هنا. لقد تحدث وكيل الأمين العام عن بعض التغيرات الملحوظة التي حدثت منذ آخر جلسة عقدها المجلس بشأن السودان (S/PV.8603). وأود أن أضيف إلى تلك التغيرات وهي الفرصة التي أتاحت لنا لرؤية رئيس الوزراء حمدوك والاستماع إليه خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة. وأعتقد أنه ترك انطباعا باهرا لدينا نحن جميعا الذين التقينا به واستمعنا إلى ما قاله. وليس ثمة دليل أفضل دليل على التغيير الذي حدث في السودان خلال الأشهر القليلة الماضية أكثر من رغبتني فيه. أود أن أحيي شعب السودان مرة أخرى

الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. ونعرب عن دعمنا جميعا لشعب السودان وحكومته في هذا الوقت.

السيد شولتز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر وكيل الأمين العام جان - بيير لاکروا، وأرحب ترحيبا خاصا بسفير السودان. وغني عن القول أننا سنستمع بعناية شديدة إلى الطريقة التي تعتمزم بها حكومة السودان المضي قدما بالمسألة قيد المناقشة اليوم.

وعلى غرار الكثير منا، فقد أعجب الوفد الألماني غاية الإعجاب بالطريقة التي حدد بها الوفد السوداني، بقيادة رئيس الوزراء حمدوك، رؤيته للسودان الجديد خلال الأسبوع الرفيع المستوى. وقد أعرب عن ذلك وزير الخارجية الألماني، السيد هيكو ماس، خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السودان حين أعرب عن دعم ألمانيا الكامل والملموس للحكومة الانتقالية وشعب السودان. وأرى أن على المجلس أن يجيب عن السؤال المحدد عن الكيفية المثلى التي يمكننا بها دعم الرؤية السودانية للسلام. وكيف يمكننا المساعدة في تنفيذ الأولوية التي توليها الحكومة الانتقالية لإنهاء النزاعات الدائرة في البلد، على النحو المبين في الاتفاق الدستوري وعبر عنها بصورة مقنعة رئيس الوزراء حمدوك هنا في نيويورك.

ومن الأدوات الهامة المتاحة للمجلس: العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ومن الواضح بالنسبة لنا - بصفتنا قائما مشاركا بالصياغة - أنه ينبغي لنا نحن أعضاء المجلس أن نرتقي إلى مستوى مسؤوليتنا بالعمل على تحقيق هدفين متعلقين بالعملية المختلطة.

أولا، يجب علينا في الأجل القصير توفير أفضل جهود تحقيق الاستقرار في دارفور وكفالة تقديم الدعم لمبادرات السلام الجارية بالخبرات اللازمة لها. ويتعين علينا ضمان استثمار العملية المختلطة في تحقيق السلام والاستقرار في دارفور - وهو استثمار تمس الحاجة إليه أكثر من ذي قبل في هذا الوقت الحاسم

والاتحاد الأفريقي، بل حكومة السودان أيضا بحاجة إلى النظر بجدية في كيفية التصدي لتلك التحديات المستمرة حتى لا تؤدي إلى تقويض الانتقال إلى مرحلة بناء السلام.

وفيما يتعلق بولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، أود القول أولا أن المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة التزاما تاما بكفالة الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام، فضلا عن نجاحه ومسؤوليته. وكما ذكرت سلفا، فإننا متفائلون جدا بذلك الانتقال وبالفرص التي تتيحها الحكومة المدنية الجديدة وآفاق التوصل إلى اتفاق سلام شامل ليس في دارفور وحدها، بل أيضا في مناطق أخرى.

وهو وضع معقد بينما لا تزال أسبابه الجذرية دون حل. وأعتقد أن مشاوراتنا ستشمل مناقشة أكثر تفصيلا عن ولاية العملية المختلطة. ولكن أود أن أقول هنا أن المملكة المتحدة سوف تسترشد بتشديد حكومة السودان على أهمية ألا يكون هناك فراغ أمني خلال جهود السلام الجارية. وأحيط علما بالبيان الصادر عن الاتحاد الأفريقي في ذلك السياق. ونؤمن بأن سحب العملية المختلطة في هذا الوقت الحرج قد يؤدي إلى فراغ كهذا ويزيل عنصرا رئيسيا من الدعم الدولي لعملية السلام.

وعلى صعيد المتابعة الذي تطرق إليه وكيل الأمين العام أيضا، أعتقد أن من المهم للغاية على حد قوله أن تتسق أولويات المتابعة مع أولويات الحكومة. ونرى أن من المهم ضمان الدعم المستمر لدارفور. ونود أن نعطي الحكومة الوقت الكافي للنظر في الخيارات التي ترغب فيها للدعم والتعاون الدوليين في المستقبل.

وأود أن أختتم بياني بترحيب المملكة المتحدة - مثلما فعل الجميع سلفا - بالتزام الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالتعاون النشط مع الحكومة خلال الأشهر القادمة في الخيارات المتعلقة باستمرار وجود البعثة. ونتطلع إلى الحصول عليها، وأعتقد أنه قد أشير إلى شهر كانون الأول/ديسمبر وإلى إحراز التقدم في

السيدة غيغين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود، بدوري، أن أشكر بجرارة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - بيير لاكروا، على إخطائه بشأن التطورات الهامة في السودان خلال الأسابيع الماضية. وأرحب أيضا بسفير السودان ووفد بلده، الذي يمثل الوجه الجديد للسودان الذي ندعمه.

ويقودني ذلك إلى النقطة الأولى التي أردت أن أطرحها هنا: من الواضح أنه يجب علينا أن ندعم العملية الانتقالية السودانية. ويحدونا الأمل في أن تكمل عملية الانتقال بالنجاح وتجعل من الممكن تلبية التطلعات المشروعة لشعب السودان. وستكفل العملية الانتقالية بالنجاح إذا تمكنت من تحقيق الأولويتين اللتين حددهما رئيس الوزراء عبد الله حمدوك - إحلال السلام واستئناف النشاط الاقتصادي. يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لمساعدة حكومة السودان في النجاح في هذين المجالين.

لقد أكد رئيس فرنسا للسيد حمدوك، الذي زار فرنسا في نهاية الشهر الماضي، أننا عاقدو العزم على دعم السودان في هذه المرحلة الحرجة من تاريخه. وعليه ستقدم فرنسا دعما اقتصاديا قدره ٦٠ مليون يورو للفترة الانتقالية. ونود أيضا التعجيل بمعالجة الديون الخارجية للسودان ونرحب بأن مؤتمر الجهات المانحة سيعقد في فرنسا.

وأخيرا، من الأهمية بمكان رفع السودان من قائمة الدول الراجعة للإرهاب. وندعو جميع الجماعات المتمردة إلى المشاركة في المناقشات التي بدأت في جوبا قبل حوالي ثلاثة أيام، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وبهذه الروح قمنا بتيسير عقد اجتماع بين رئيس الوزراء السوداني وعبد الواحد النور في باريس في ٢٩ أيلول/سبتمبر.

وأخيرا، نرحب بتوقيع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وسلطات السودان على اتفاق يمهد الطريق لفتح عدد من المكاتب في السودان، بما في ذلك في دارفور. وهذه خطوة

بالنسبة لمستقبل السودان. وكما سمعنا للتو من وكيل الأمين العام جان - بيير لاكروا، فذلك جانب شدد عليه مؤخرا أيضا رئيس الوزراء حمدوك أثناء زيارة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى السودان.

ثانيا، ينبغي أن نوفر في الأجل المتوسط حزمة دعم مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مصممة خصيصا من شأنها أن تساعد الحكومة على تحقيق السلام الدائم في دارفور وخارجها. وهذا هو السبب في أننا نعتقد أنه لا ينبغي أن نعرض للخطر قدرة العملية المختلطة على تقديم الدعم لعملية السلام من خلال توجيه البعثة للتركيز على إنجاز خفض التدرجي. ونحن نرى أن استمرار العملية المختلطة لفترة إضافية، على النحو المقترح في التقرير الخاص للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (S/2019/816)، سيكون في الواقع الطريق الحسيف قدما. وسيلبي ذلك الحاجة المستمرة إلى الاستقرار في دارفور ويحافظ على المشاركة الدولية في هذا الوقت الحاسم، بينما تجري محادثات السلام، وسيتمكن من مواصلة تقديم الدعم دون انقطاع لجهود الوساطة الجارية التي يبذلها الممثل الخاص المشترك وفريقه.

وإذا أخذنا التزاماتنا بتحسين عمليات حفظ السلام على محمل الجد، يجب ألا ننهى بعثة لحفظ السلام تحديدا في اللحظة التي أعيد فيها للتو إحياء محادثات السلام، بل والأهم نظرا لأنها تنطوي على إمكانية إنهاء الصراع الذي استمر على مدى عقود. واتخاذ قرار يخل بسير العمل ضد العملية المختلطة الآن من شأنه أن يقلب التزامنا المشترك بأولية السياسة رأسا على عقب. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يشجع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على مواصلة حوارهما مع الحكومة السودانية بشأن بعثة متابعة للعملية المختلطة. ونحن نرى أن هذه البعثة ينبغي أن تعكس الأولوية التي توليها الحكومة لبناء السلام والمصالحة ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

ما تم الإعلان عنه. كما أننا نرحب بتوصيات الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالاستراتيجية السياسية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في السودان. ونحن أيضا نؤمن بأنه ينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي دعم عملية التفاوض وتنفيذ الاتفاق، ولا سيما الترتيبات الأمنية والبحث عن حلول آمنة وكرامة ومستدامة للمشردين داخليا واللاجئين.

وختاما، فإن دعم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لصياغة دستور جديد والأعمال التحضيرية للانتخابات سيكون أمرا بالغ الأهمية.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام لأكروا على إحاطته. ونشيد بشعب السودان على مواصلة الجهود الرامية إلى إيجاد حلول سياسية لتحديات الحوكمة التي يواجهها وتشكيل حكومة انتقالية بقيادة مدنية. وهذا ليس بالأمر الهين، ولكنه الصواب.

كما نقر بالدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وإثيوبيا وغيرهم من الشركاء الدوليين في دعم عملية انتقالية سلسة في السودان. يوفر اتفاق الانتقال الأخير أساسا للحكم المدني والديمقراطي في مسار واضح نحو إجراء انتخابات في موعدها المحدد. وهذه الالتزامات كلها أمر حسن ونأمل أن يتم الوفاء بها على نحو كامل.

وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بتركيز رئيس الوزراء حمدوك على إشراك المرأة في جميع هياكل السلطة في الحكومة الجديدة. ونشجع رئيس الوزراء على كفالة المشاركة الكاملة والفعال والمجدية للمرأة في جميع مراحل عملية الانتقال السياسي في السودان. ويشجعنا أيضا إنشاء لجنة وطنية مستقلة لإجراء تحقيق شامل في حملة ٣ حزيران/يونيه على المتظاهرين السلميين في الخرطوم.

مع ذلك، وعلى الرغم من الأمل الذي يجدو المجتمع الدولي بالنسبة للحكومة الانتقالية، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء ما ورد

بالغة الأهمية لتعزيز سيادة القانون في السودان ونؤيد الجهود التي تبذلها السلطات السودانية في تعزيز حقوق الإنسان والوصول إلى العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. وندعوها في هذا الصدد إلى بدء فصل جديد في العلاقات مع المحكمة الجنائية الدولية والتعاون مع المدعية العامة، السيدة فاتو بنسودة.

وفي ظل هذه الخلفية، فإن النقطة الثانية التي أود أن أثيرها اليوم هي أنه من أجل دعم عملية السلام في السودان على نحو أفضل، وكما أشار زميلايا من المملكة المتحدة وألمانيا تواء، يجب ألا نتعجل في سحب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وتحيط فرنسا علما بالنداء الذي وجهته السلطات السودانية لتجنب حدوث فراغ أمني في دارفور خلال مفاوضات السلام. وقد دعت أيضا الشركاء الدوليين إلى دعم عملية السلام وتنفيذ الاتفاق.

وفي هذا السياق، نعتقد أن توصية الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بالإبقاء على نفس الحد الأقصى لعدد أفراد العملية المختلطة لفترة ستة أشهر لها ما يبررها تماما. من شأن خفض التدريجي للعملية المختلطة في وسط المفاوضات المخاطرة بإخراج عملية السلام عن مسارها. ونؤيد أيضا التوصية بإعادة صياغة ولاية العملية المختلطة دعما لعملية السلام ومهام الاتصال في الولايات. بيد أن حماية المدنيين ودعم إيصال المساعدات الإنسانية يجب أيضا أن يظل من أولويات بعثة العملية المختلطة حتى نهاية ولايتها.

وتتعلق النقطة الثالثة والأخيرة بدعمنا لإنشاء آلية متابعة طموحة عقب مغادرة العملية المختلطة. ويجب أن نواصل دعم وتوطيد السلام في دارفور بعد رحيل ذوي الخوذ الزرق، كما فعلنا في بلدان أخرى. ونحن ندرك أن السلطات السودانية بحاجة إلى المزيد من الوقت لتحديد توقعاتها فيما يتعلق بآلية متابعة من هذا القبيل، ونأمل أن يتمكن الهيكل الثلاثي من تقديم توصيات أكثر تحديدا إلى مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر، على نحو

القانون الدولي الإنساني. ونشجع الحكومة الانتقالية على العمل مع شركاء الأمم المتحدة والجهات الإنسانية الفاعلة والمجتمعات المحلية المتأثرة لوضع حلول دائمة للنازحين السودانيين. وعلى الرغم من أننا نشعر بالقلق لعدم التقيد به على نحو تام، فهناك طريق ممكن لتحقيق السلام الدائم في السودان. وطالما ظلت جميع الأطراف ملتزمة بعمل الصواب، فإن الأمل يحدونا في أنه سيمكنها بلوغ وضع أفضل وأكثر أماناً.

السيدة فرونييتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لآكروا على إحاطته الزاخرة بالمعلومات، وأن أرحب بحضور سفير السودان هنا اليوم.

في البداية، أود أن أثني على الجهود الجارية التي تبذلها السلطات الانتقالية السودانية وعلى التزامها بمعالجة التحديات المتعددة التي تواجه البلد. وما زلنا نعتقد أن التغييرات السياسية في السودان توفر فرصة فريدة وتاريخية لتنفيذ انتقال حقيقي وشامل للجميع تحت قيادة مدنية ولتناول تطلعات الشعب السوداني إلى السلام والازدهار. ونرى أن الحراك السياسي الجديد في السودان يولد بالفعل الزخم اللازم للعودة إلى عملية السلام في دارفور. وقد رحبنا في هذا السياق بالتوقيع على "إعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتمهيد للتفاوض" الذي يوفر الإطار اللازم لمعالجة ما تبقى من العوامل المحركة للنزاع في دارفور ونشيد بالدور القيادي الذي تضطلع به السلطات الانتقالية في الاتصال بجميع الجماعات المسلحة. وندعو جميع جماعات وحركات المعارضة المسلحة الدارفورية إلى الدخول في مفاوضات مع السلطات السودانية الجديدة واغتنام الفرصة للمشاركة في تحقيق التغيير الإيجابي والسلام الشامل في دارفور.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، ما زالت هناك تحديات كبيرة ماثلة في دارفور. إذ تظل الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان مثيرة للقلق فيما يتعلق بعرقلة إيصال المساعدات الإنسانية إلى النازحين واستمرار العنف ضد المدنيين، بما في

في تقرير الأمين العام (S/2019/816) عن تزايد الإجماع والتشرد الداخلي وعمليات الاختطاف، بما في ذلك ضد العاملين في المنظمات غير الحكومية في دارفور. هذه الحوادث تعرقل تحقيق تقدم نحو السلام وتبدد أمل الشعب السوداني في أنه ربما يصبح قادراً على ممارسة حياته اليومية دون خوف. وشعرنا بالإحباط بصفة خاصة لما قرأنا في التقرير عن استمرار الانتهاكات ضد الأطفال. ويشير التقرير إلى ٨٤ طفلاً تضرروا نتيجة "انتهاكات جسيمة" في أربعة أشهر فقط، منهم ٣٥ قتلوا أو شوهوا. وهذا أمر مؤسف.

وكما نعلم جميعاً، فإن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تقوم بدور حاسم في التحقق من هذه الأنواع من انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور. وعليه فإذا كانت هذه الأعمال الوحشية تحدث مع وجود العملية المختلطة، فما الذي سيحدث عندما تغادر؟

ولهذا السبب، وبالنظر إلى الانتهاء الوشيك لولاية العملية المختلطة، في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، فإنه من الأهمية مكان أن تبلغ الحكومة الانتقالية على وجه السرعة الأمين العام بأولوياتها لتمديد الولاية.

ومن الأهمية بمكان أيضاً أن تتوقف القوات الحكومية عن استخدام مواقع أفرة العملية المختلطة. ونحث بقوة على أن تقوم قوات الدعم السريع بتسليم كل مواقع أفرة العملية المختلطة سابقاً إلى المؤسسات المجتمعية.

بالإضافة إلى ذلك، وبعد قراءة التقرير، تحث حكومتي بقوة أكبر على إدماج تحليل للنزاع يراعي الاعتبارات الجنسانية ونهج التخفيف من حدة النزاع في عملية السلام ومهمة العملية المختلطة وأي آلية متابعة محتملة.

وأخيراً، ندعو جميع الأطراف إلى كفاءة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى السكان الضعفاء، فضلاً عن احترام

عملية السلام. إن التقدم الحالي هو نتيجة تحققت بشق الأنفس بفضل جهود جميع الأطراف. وما برحت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تؤدي مهامها بصورة نشطة وفعالة. وهناك تعاون كامل بين الاتحاد الأفريقي وسائر الشركاء الإقليميين والدوليين، مما يسهم في مواصلة تحسين الحالة في دارفور. ويجب على المجتمع الدولي زيادة جهوده في دارفور وتوطيد النتائج التي تحققت حتى الآن وتيسير عملية إعادة الإعمار. ويجب إعادة إطلاق عملية السلام دون إبطاء. ويجب أن تغتنم الأطراف المعنية في دارفور هذه الفرصة السانحة في العملية السياسية في السودان لتعيد إطلاق عملية السلام في أقرب وقت ممكن وأن تستخدم الحوار والمشاورات والوسائل السياسية الأخرى لحل النزاعات والخلافات مع الامتناع عن الأعمال العسكرية، بغية تحقيق سلام دائم في دارفور.

ولا بد من التعجيل بعملية إعادة الإعمار. ويجب على المجتمع الدولي توفير المساعدة الإنسانية والاقتصادية وأن يساعد على حل مسائل من قبيل عودة وإعادة توطين النازحين ومساعدة الحكومة السودانية في تحقيق الاعتماد على الذات في تنميتها الاقتصادية في أقرب وقت ممكن. ويجب دعم الحكومة السودانية في تحمل المسؤولية الرئيسية عن الأمن في دارفور. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعدها بنشاط من خلال تعزيز قدرتها في مجال الأمن والحكومة ودعم الانسحاب المقرر للعملية المختلطة، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ونقل المسؤولية عن الأمن في دارفور بصورة مناسبة وسلسلة إلى قوات الأمن السودانية.

ما فتئت الصين تدعم عملية السلام في دارفور. وبوصفنا مساهماً رئيسياً بقوات في العملية المختلطة، فقد أسهمنا إسهاماً كبيراً في إحلال السلام والاستقرار في دارفور على مر السنين. وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي

ذلك العنف الجنسي. ولا تزال الحالة الأمنية مستقرة ولكنها هشة، حيث تقع حوادث بين قوات الأمن والحركات المسلحة والمدنيين وتنشب توترات قبلية وهناك ارتفاع في مستويات الجريمة. وبسبب الافتقار إلى مؤسسات الدولة الفعالة والحكم الرشيد، فإن مرتكبي الجرائم والانتهاكات يفلتون من العقاب. وترتبط الحالة في دارفور ارتباطاً وثيقاً بالعملية السياسية الجارية في السودان. ولهذا السبب، وبينما نقترّب من تجديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، يتحتم علينا أن نراعي التطورات الحاصلة في العملية السياسية على الصعيد الوطني فضلاً عن عملية السلام في دارفور لدى التفكير في مستقبل البعثة.

وتنتطلع بولندا إلى إجراء مناقشات بشأن مشروع القرار الجديد. ونحن على استعداد للنظر في الخيارات المتعلقة بسبل المضي قدماً للعملية المختلطة على النحو المقترح في آخر تقرير خاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة (S/2019/816)، مع كفالة أن تتمكن الولاية الجديدة البعثة من دعم عملية السلام وتنفيذ اتفاق السلام المنتظر توقعه بحلول نهاية العام.

السيد ياو شاوجون (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين وكيل الأمين العام لآكروا على إحاطته. كما نرحب بحضور الممثل الدائم للسودان هنا اليوم.

إن الحالة في دارفور مستقرة عموماً في الوقت الحاضر، ويتواصل التحسّن في المجال الإنساني. وبفضل المساعي الحميدة التي يبذلها الرئيس كبير، رئيس جنوب السودان، أطلقت حكومة السودان الانتقالية والجبهة الثورية السودانية، إلى جانب مجموعات أخرى، مفاوضات رسمية في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر بهدف التوصل إلى اتفاق سلام نهائي بحلول ١٤ كانون الأول/ديسمبر. وترحب الصين بتلك الجهود وتشيد بجنوب السودان على دوره النشط وبالسودان على الجهود الرامية إلى استئناف

تكون له الأولوية الآن. ونود أن نشير إلى أن تلك كانت اللُحمة التي ربطت بين جميع البيانات التي أدلى بها أثناء المناسبة الرفيعة المستوى بشأن السودان التي عُقدت في ٢٧ أيلول/سبتمبر على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وبالإضافة إلى ذلك، دعا العديد من المتكلمين إلى رفع جميع الجزاءات المفروضة على الخرطوم. ومن شأن ذلك أن يمضي بنا شوطاً طويلاً في تبسيط عمل السلطات الجديدة لإنعاش اقتصاد البلد. وذلك النداء، الذي نُويده، يرد أيضاً في التقرير الخاص.

في الختام، نود أن نشدد على أننا نفترض أن رأي حكومة الخرطوم، بوصفها الطرف المضيف، ينبغي أن يكون حاسماً في جميع الحالات، وفقاً للمبادئ الأساسية لحفظ السلام. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الحالة السياسية الداخلية المعقدة في البلد، ندعو إلى تفهم التأخيرات المحتملة في استجابة السودان للمسائل المتعلقة بالاتفاق على معايير البعثة التي ستخلف العملية المختلطة.

السيدة فان فليبرغ (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام جان - بيير لاكروا على إحاطته الشاملة. وأود أيضاً أن أنضم إلى زملائي في الترحيب بحضور الممثل الدائم للسودان بيننا هنا اليوم.

لقد اتسمت الأشهر الأخيرة بحدوث تطورات تاريخية وإيجابية في السودان. فقد أحدث الشعب السوداني، ولا سيما النساء والشباب، تغييرات لم يسبق لها مثيل من خلال المطالبة بمستقبل يسوده السلام والديمقراطية والرخاء. وتتمنى بلجيكا كل النجاح للسلطات السودانية الجديدة في المهام الحاسمة التي يتعين عليها أن تنجزها، على النحو المبين في الإعلان الدستوري المؤرخ ١٧ آب/أغسطس. ونرحب بالأولويات التي حددها رئيس الوزراء عبد الله آدم حمدوك في البيان الذي أدلى به هنا في نيويورك خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة (انظر A/74/PV.10). ونرحب بصفة خاصة بالالتزامات المتعلقة

ولمواصلة دورها البناء في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في دارفور.

السيد ريبكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر وكيل الأمين العام جان - بيير لاكروا على المعلومات التي قدمها بشأن الحالة الراهنة في دارفور وأنشطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في المنطقة. ونرحب بحضور الممثل الدائم للسودان لجلسة الإحاطة اليوم.

إننا نتفق مع استنتاجات التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام (S/2019/816) في أن اتجاه الأحداث في دارفور لم يتغير بشكل ملموس، والأهم من ذلك أنه لم تنشأ اتجاهات سلبية على الصعيد الأمني. ولا يغير من هذا التقييم الاشتباكات المتفرقة في جبل مرة بين القوات الحكومية وحركة تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، التي تظل المخرب الرئيسي لعملية السلام.

كما أننا نرى بعض التطبيع على الجبهة الإنسانية، في حين أن التطور العام للحالة في المناطق التي غادرها ذوو الخوذ الزرق لا يمثل مدعاة للقلق. ولذلك، فإننا نعتقد أن من الضروري مواصلة السير في عملية خفض التدرج والانسحاب للعملية المختلطة وفقاً للإطار الزمني المحدد في القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨). ويجدوننا الأمل في أن يساعد الحوار مع السلطات السودانية على تهيئة الظروف الملائمة وتحديد معايير الوجود اللاحق للأمم المتحدة في دارفور.

لقد جعلت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، التي نُشرت قبل ١٢ عاماً، معالجة المرحلة الحادة للأزمة أمراً ممكناً. وسيكون تحليل أنشطتها في غاية الأهمية بالنسبة لعمليات حفظ السلام في المستقبل. بيد أن التحديات التي تواجهها دارفور باتت الآن ذات طبيعة تتصل ببناء السلام أكثر منها بحفظ السلام. وقد حان الوقت للتركيز على التنمية الاقتصادية لدارفور وإعادة تأهيلها، وهذا ما ينبغي أن

باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعب السوداني. وفي هذا السياق، نرحب بالاتفاق الذي وقعت عليه السلطات بشأن إنشاء مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في السودان. ونشجع السلطات على التنفيذ الكامل لذلك الاتفاق في أقرب وقت ممكن.

وتشيد بلجيكا بدور الوساطة الحاسم الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والمنطقة، لا سيما خلال الاجتماعات التي عقدت مؤخرا في جوبا، والدعم المقدم من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي بأسره. ونشجع جميع هذه الأطراف الفاعلة على مواصلة دعم السودان.

ثمة فرصة غير مسبوقة لدينا لبناء سلام دائم في دارفور. وعلى نحو ما ذكر وكيل الأمين العام، لا تزال دارفور منطقة هشة حيث لم يتم بعد إيجاد حل للأسباب الجذرية للنزاع فيها، ولا سيما الحصول على الأراضي ومستقبل المشردين. ونؤيد تماما الأولوية الأولى للسلطات السودانية المتمثلة في إنهاء النزاعات القائمة، واستعادة السلام خلال الأشهر الستة الأولى من المرحلة الانتقالية. وفي هذا السياق، يمثل إعلان جوبا المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر إنجازا هاما. وندعو جميع الأطراف، وبخاصة الحركات المسلحة، للدخول في مفاوضات بناءة. فهذه اللحظة تمثل فرصة فريدة لإنهاء النزاعات العديدة التي ما برحت تمزق البلد لفترة طويلة للغاية.

وفيما يتعلق بدارفور، فقد أدى النزاع إلى العديد من العواقب الإنسانية. فلا يزال المدنيون يعانون جراء الاشتباكات في جبل مرة. ويجب ضمان حماية المدنيين، بما في ذلك وصول المساعدات الإنسانية بحرية ودون عوائق. كما أود التشديد على أهمية مكافحة الإفلات من العقاب في التصدي للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والنساء.

وأخيرا، سيستعرض المجلس ولاية العملية المختلطة مرة أخرى قبل نهاية الشهر. وترى بلجيكا أن عملية خروج

العملية المختلطة لا يمكن معالجتها بمعزل عن التطورات في بقية أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، لاحظنا باهتمام الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (S/2019/816) بشأن الاستراتيجية السياسية المشتركة لدارفور. إن الأمر يتطلب تحديد ولاية العملية المختلطة لستة أشهر، دون تخفيض أفرادها العسكريين والمدنيين. وفيما يتعلق بالظروف الخاصة للانتقال والآلية المتابعة، تدعو بلجيكا إلى التحلي بالصبر. ويرحب بلدي بإنشاء قوة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في السودان، التي سنتظر في الأمر وقد تفضي توصياتها إلى تمكين المجلس من اتخاذ قرار أكثر استنارة في الأشهر المقبلة.

إن السودان يشهد لحظة تاريخية نتيجة لشجاعته وتطلعه إلى تحقيق الحرية والسلام والعدالة لشعبه. ولا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه تحقيق السلام المستدام. ويجب أن يواصل المجلس دعم البلد في مرحلته الانتقالية.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (تكلمت بالإسبانية): كما هو الحال دائما، نود أن نشكر وكيل الأمين العام لأكروا على عرضه للتقرير الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن الحالة الراهنة في دارفور ومستقبل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأدلي بهذا البيان بالنيابة عن البلدان الأفريقية الثلاثة في مجلس الأمن، وهي: كوت ديفوار، وجنوب أفريقيا، وغينيا الاستوائية.

نقدر التأكيدات المستمرة والتدابير المحددة التي تتخذها السلطات الانتقالية السودانية، بقيادة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، فيما يتعلق بتنفيذ الإعلان الدستوري المؤرخ ١٧ آب/أغسطس، والاتفاق المنظم للفترة الانتقالية التي تستمر ٣٩ شهرا، الأمر الذي سيساعد على تحقيق سلام عادل وشامل في السودان. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا مقتنعون بأن الالتزامات

أما الشاغل الرئيسي لدى البلدان الأفريقية الثلاثة في هذا الصدد فيتقاسمه الجميع، وهو أن مسار العمل المعتمد ينبغي ألا يعرض التقدم المحرز بالفعل في دارفور للخطر أو يعكس مساره.

وترحب البلدان الأفريقية الثلاثة بألية المتابعة المشتركة المقترحة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للعملية المختلطة. ونتطلع إلى انسحاب مسؤول لوجود العملية المختلطة في دارفور وللبعثة في نهاية المطاف، بما في ذلك تسليم المرافق، تمشيا مع القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨). وفي هذا الصدد، نثني على إعادة تنظيم السلطات السودانية فيما يتعلق بمستقبل العملية المختلطة واستخدام مرافقها. إن قدرة الدولة السودانية والحكومة الانتقالية على بسط سلطتها على جميع الأراضي محدودة للغاية. ولذلك يجب تهيئة الظروف الملائمة قبل إغلاق البعثة.

وبمقتضى ذلك، نود أن نطلب أن تراعى أي تدابير يقرها المجلس بشأن التخفيض التدريجي للعملية المختلطة وانسحابها وخروجها، الحالة الإقليمية وتطلعات الشعب السوداني وآراء السلطات، لا سيما فيما يتعلق بوقت الإغلاق.

وكما يوضح التقرير قيد النظر، فإن الحالة الأمنية في منطقة دارفور هشة ومتقلبة. وثمة خطر كبير يتمثل في العنف الطائفي، والنزاعات العنيفة، وزيادة الجريمة، والأنشطة غير المشروعة في ظل سياق الحالة الإنسانية البائسة أصلا بسبب النزوح القسري، والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

ووضعا للأمر في نصابها بشكل واضح لا لبس فيه، لا يمكن أن ندع مجالاً للمفسدين في عملية السلام السودانية. فكل من يرفض الالتزام بإجراء حوار شامل بهدف إلى التوصل إلى حل دائم وسلمي يتخلى عن جميع إدعاءات الشرعية، ومن ثم ينبغي أن ننظر في اتخاذ تدابير عقابية لمن يعرقلون عملية السلام. وتؤكد كوت ديفوار، وجنوب أفريقيا وبلدي، غينيا الاستوائية

المتعلقة بتدابير بناء الثقة الواردة في إعلان جوبا تمثل خارطة الطريق المناسبة لتحقيق ذلك الهدف.

إن التغييرات العميقة التي شهدناها في البلد خلال العام الماضي كبدتنا ثمنا باهظا من حيث أرواح البشر. أما التضحيات التي قدمها كثيرون فقد أتاحت فرصة تاريخية لوضع السودانيون على الطريق نحو تحقيق سلام دائم من شأنه أن يمكن البلد من تحقيق النمو والازدهار من خلال تحقيق رؤية السودان الجديد التي تتماشى مع التطلعات الأفريقية المنصوص عليها في مبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠.

وتعد المشاركة البناءة والمستمرة للمجتمع الدولي أمرا أساسيا خلال هذه الفترة الانتقالية وبعدها. ونكرر دعوة الأطراف المعنية إلى الرفع الفوري لجميع الجزاءات الاقتصادية والمالية المفروضة على السودان، بما في ذلك رفعه من قائمة الدول الراحية للإرهاب، بهدف تعزيز ما يقوم به من أنشطة اقتصادية وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

وعلى غرار ما يحدث في السودان نفسه، فقد وصلت العملية المختلطة أيضا إلى لحظة حرجة في تاريخها. لقد كانت هناك العديد من المبادرات على مر السنين من جانب المجتمع الدولي لحماية السكان المحليين وتخفيف معاناتهم منذ بدأ انتشار الفظائع المرتكبة في دارفور في عام ٢٠٠٤. وحتى الآن، لم تنجح أي من هذه الخطط في تحقيق السلام. غير أن العملية المختلطة الآن بصدد المغادرة وتسليم المسؤولية عن كفالة حماية المدنيين إلى السلطات السودانية، ونحن أقرب من أي وقت مضى إلى استعادة مستوى معيشي مقبول في المنطقة.

وعند النظر في هذا الانتقال من نهج حفظ السلام إلى نهج بناء السلام، لا بد من اتخاذ قرارات ذات آثار بعيدة المدى. إن دارفور لا تعيش في فراغ. ولهذا السبب، عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات، يجب دائما أن نأخذ في الاعتبار جميع الجهات المعنية والمسائل التي تحدد السياق الذي تعمل فيه العملية المختلطة.

فريق الأمم المتحدة القطري في دارفور؛ خامسا، أن تمهد لمرحلة ما بعد خروج البعثة.

وبعد ما دعونا في الجلسة السابقة الحركات المسلحة للحوار، يسعدنا اليوم الترحيب بانضمام معظمها لحوار جوبا بحسن نية ودون شروط مسبقة سعيا للحل السياسي وتوطيد السلام في دارفور وعموم السودان. ثانيا، بالنسبة لخروج البعثة يبشر حوار جوبا بفرصة جديدة لإحلال السلام الشامل في السودان، خاصة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. ولذا من الضروري أن يستجيب خروج البعثة لفرص الحوار وما تتفق عليه الأطراف السودانية. وسيظل اهتمامنا بملفات دارفور متوصلا بعد خروج البعثة خاصة فيما يتعلق بالعودة الطوعية والأمن والكرامة للنازحين، ومسائل الأراضي والتصدي لآثار تغير المناخ على قضايا التنمية المستدامة. ويجب أن نضع نصب أعيننا كل التضحيات خلال سنوات انتشار البعثة، وأكبرها الأرواح التي ضححت من أجل السلام وحماية المدنيين. وأن يكون ذلك كله ومستقبل دارفور أمانة تسلم لأهلها غير منكوبة ولا منقوصة.

ثالثا، الملكية الوطنية؛ إننا إذ نشكر السودان الشقيق على تعاونه فإننا نتطلع إلى مواصلة ذلك خلال ما تبقى من عمر البعثة أيا كان مسار خروجها؛ آخذين برأي السودان في كل مرحلة تعزير الملكية الوطنية، ودعمه لقدراته، وتحقيقا لتطلعات شعبه وتأميننا لسيادته. إن السلام الشامل ممكن إذا ما تكاتفنا واتفقنا قبل أن نطلب من السودانيين ذلك. والسلام سهل المنال إذا وصل السودانيون عزمهم بشأن مسيرة بناء وطن يسع الجميع باختلاف رؤاهم كما شاهدنا ذلك عند التوافق التاريخي على الاتفاق السياسي والوثيقة الدستورية.

في الختام، نحدد التأكيد على موقفنا الثابت في دعم السودان ووحدته وسيادته واستقراره وسلامة أراضيه، ونذكر بأن السودان الجديد محتاج لدعمنا جميعا، وأول ما يمكن تقديمه هو إلغاء العقوبات المفروضة عليه عبر رفع اسمه من قائمة الدول

إدانتها لحركة جيش تحرير السودان، جناح عبد الواحد، وأحث أعضاء المجلس والمجتمع الدولي على فعل الشيء نفسه.

وفي الختام، نؤكد من جديد تقديرنا للعمل العظيم الذي قامت به العملية المختلطة على مر السنين لتحقيق استقرار الحالة في السودان. كما نشكر جميع موظفي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والجهات المعنية الدولية التي ساعدت على جعل هذا الأمر ممكنا. ونعتقد أن العمل الذي تقوم به البعثة المختلطة في السودان وعملية الانتقال ذاتها تجسد حقيقة أنه عندما تكون الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة المعنية متضافرة وحقيقية يمكن تحقيق نتائج هامة على أرض الواقع. ونحن على استعداد للعمل بصورة بناءة مع جميع الأطراف بشأن مستقبل العملية المختلطة وعملية السلام في السودان.

السيد العتيبي (الكويت): شكرا السيد الرئيس. في البداية نعبر عن امتناننا للسيد جان بيير على إحاطته. إن المرحلة التاريخية الدقيقة التي يمر بها السودان تتطلب تضامنا للجهود نحو تحقيق تطلعات أشقائنا في السودان لغد واعد. ونتمنى أن يثمر نقاشنا اليوم عما فيه مصلحة أشقائنا.

سأركز في هذه الكلمة على ثلاث نقاط أساسية وهي الولاية المقبلة لبعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، المختلطة في دارفور، وخروج البعثة، والملكية الوطنية. وبالنسبة للولاية القادمة نؤكد مجددا استعدادنا للعمل مع زملائنا داخل وخارج مجلس الأمن، لضمان أن تكون الولاية القادمة للعملية المختلطة وعلى ضوء التطورات على الأرض؛ أولا، مختصرة وواضحة في تأكيدها على الخروج المحتم للبعثة؛ ثانيا، أن تكون منسجمة مع رغبات السودان البلد المضيف وقدراته؛ ثالثا، أن تكون محددة في ولايتها وفي مجالات عملها؛ كبناء القدرات، ودعم سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتعزيز الملكية الوطنية؛ رابعا، أن تعزز من سلاسة العملية الانتقالية، عبر توطيد التعاون والاتساق مع

التطورات عناصر حيوية في تعزيز سيادة القانون، وإقامة العدل، وتمكين المرأة. فيجب الاستماع إلى صوت المرأة، وتستحق المرأة القيام بدور نشط في عملية السلام. وفي مؤشر على ما يمكن أن يبدو عليه المستقبل، تضم حكومة السودان الجديدة أول امرأة وزيرة للخارجية في البلد، السيدة أسماء محمد عبد الله. وبالمثل، فإن تحقيق تمثيل للمرأة بنسبة ٤٠ في المائة في الهيئة التشريعية وإنشاء اللجان الاستشارية الوطنية المعنية بالمرأة والشباب على جميع المستويات أمر يمتحننا الأمل.

وترتبط الحالة في دارفور بالعملية السياسية الجارية حاليا في البلد. ولهذا السبب، من الأهمية بمكان النظر في عملية خروج العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في سياق تلك التطورات، وأن يكون أي تواجد في مرحلة ما بعد الخروج مزودا بالقدرة اللازمة لرصد وقف إطلاق النار، فضل عن نزع السلاح والتسريح.

أخيرا، نود أن نعرب عن امتناننا لموظفي العملية المختلطة، من خلال الممثل الخاص، ولجميع أصحاب المصلحة الدوليين والعاملين في المجال الإنساني على جهودهم المستمرة لصالح الشعب السوداني.

السيد سوميرات (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام لأكروا على إحاطته. ونشكر أيضا الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على تقريرهما الخاص عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2019/816)، المقدم وفقا للطلب الوارد في القرار ٢٤٧٩ (٢٠١٩).

شهدنا بعض التطورات المشجعة منذ آخر مناقشة للمجلس بشأن السودان (انظر S/PV.8603)، بما في ذلك توقيع إعلان جوبا بين السلطات الانتقالية وائتلاف الجماعات المسلحة والاتفاق على فتح مكتب لحقوق الإنسان تابع للأمم المتحدة في السودان وبدء محادثات السلام في جوبا قبل بضعة

الراعية للإرهاب، وكذلك عبر إنهاء العقوبات الأممية التي دعونا لمراجعتها منذ العام الماضي. عندئذ سيكون حديثنا عن دعم السودان قولا وفعلا.

السيدة موريسون غونزاليس (الجمهورية الدومينيكية) (تكلمت بالإسبانية): نشكر السيد لأكروا على المعلومات التي قدمها، ونود بحضور الممثل الدائم للسودان في القاعة معنا اليوم. ونود أولا أن نشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية للسودان وقوات الحرية والتغيير من أجل الالتزام بالتصدي للتحديات التي تواجه البلد. وفي هذا الصدد، نرحب بمحادثات السلام بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة المختلفة في جوبا، فضلا عن الاتفاق بين الفصائل الخمسة للحركات المسلحة من أجل تشكيل تحالف سوداني للتغيير، والتوقيع على إعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتحصير للمفاوضات. وهذه المبادرات من أجل الحوار المستمر فيما بين الأطراف بشأن المسائل الأساسية بالغة الأهمية لبناء الثقة ووضع استراتيجيات للتصدي للأسباب الجذرية للنزاع. ونحث الطرفين على التفاوض بحسن نية، والحفاظ على الزخم، واتخاذ ما يلزم من الحلول التوفيقية من أجل استعادة ثقة الشعب السوداني في سلطات بلده.

غير أن تلك الإنجازات السياسية ينبغي ألا تقلل من واقع الأزمة في السودان. فلا تزال دارفور تعاني من نزاعات لم تحل بين المجتمعات المحلية، ومن الحالة الإنسانية الخطيرة، حيث يواجه نحو مليوني شخص انعدام الأمن الغذائي، كما تتضرر بالجفاف نحو ٥٥ في المائة من أراضيه الزراعية. ويساورنا القلق أيضا إزاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، ولا سيما ضد الأطفال والنساء. وقبل كل شيء، فإننا نشعر بالجزع إزاء أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ومن الضروري أن يتم تعزيز النظام القضائي ومساءلة الجناة. وفي هذا الصدد، نرحب بفتح مكاتب حقوق الإنسان في ست مدن في السودان، وتعيين السيدة نعمت عبد الله خير أول امرأة رئيسة لقضاة المحكمة العليا. وهذه

تعزيز السلام في السودان تجري على خلفية استمرار الصعوبات الاقتصادية وتردي الحالة الإنسانية. وبوصفنا دولة شقيقة للسودان، يسعدنا أن نرى تدفق الدعم الدولي إلى ذلك البلد، بما في ذلك أثناء المناسبة الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن السودان في الشهر الماضي. وللحفاظ على المكاسب السياسية الراهنة، فإن السودان بحاجة إلى جهود لتعبئة المساعدة المالية وإلى الاستثمارات والتجارة. كما ندعو إلى شطب اسم السودان من قائمة الدول الراحية للإرهاب ورفع الجزاءات الاقتصادية أحادية الجانب المفروضة على البلد، كما أكدنا خلال المناسبة الرفيعة المستوى في الشهر الماضي. ونبغي للمجتمع الدولي بذل جهود أكبر للتخفيف من المعاناة الإنسانية للشعب السوداني، بما في ذلك النازحون والأشخاص المتضررون من انعدام الأمن الغذائي والفيضانات التي حدثت مؤخرا.

إن عمليات السلام ليست مشروعاً سهلاً على الإطلاق. بل هي رحلة طويلة وشاقة تتطلب أقصى قدر من الحرص والإرادة السياسية والحلول التوفيقية والدعم المستمر. وتقف إندونيسيا على أهبة الاستعداد لمرافقة السودان في هذه الرحلة التاريخية.

السيد أوغاريبي (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نرحب بعقد هذه الجلسة في الوقت المناسب وبالإحاطة القيمة التي قدمها السيد جان - بيير لأكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام.

تعرب بيرو عن ترحيبها بالتطورات السياسية الأخيرة الجارية في السودان. ويجدوننا الأمل في أن تكون الاتفاقات السياسية المبرمة مؤخراً - مثل اتفاق ١٧ آب/أغسطس بشأن إنشاء حكومة انتقالية جديدة تقودها القوى المدنية والإعلان الدستوري وإعلان جوبا المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر - إيذاناً ببدء عهد جديد من السلام في تاريخ السودان. ونعتقد أنه كي يتسنى إحلال السلام، فإن التزام جميع أبناء الشعب السوداني سيكون ضرورياً. وفي هذا الصدد، نقدر الجهود التي يبذلها المجلس السيادي والحكومة بهدف إقناع جميع الجماعات المسلحة غير المشاركة حتى الآن في المفاوضات بالجلوس إلى

أيام. ولكي يتسنى المضي قدماً في محادثات السلام، يجب على جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تقوض الثقة المتبادلة. والحوار الجامع هو مفتاح حل أي خلافات. ولذلك، لا بد من وقف الأعمال العدائية.

وأود أن أركز على ثلاث مسائل هامة. أولاً، ما فتتينا نؤكد أهمية خفض العملية المختلطة تدريجياً على نحو مسؤول، مع الاسترشاد بتقييم دقيق للحالة على أرض الواقع، بما في ذلك ما إذا كانت التحديات الراهنة لا تزال تتطلب استمرار وجود العملية المختلطة. ويجب أن يجري الخفض التدريجي للعملية على نحو يحافظ على ما حققته من مكاسب ولا يؤدي إلى حدوث فراغ أمني. ويقدر وفد بلدي دور مهام الاتصال مع الولايات في تمكين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري والسلطات السودانية من معالجة العوامل الحاسمة المحركة للنزاع في دارفور معاً من خلال الأنشطة البرنامجية المشتركة. ويمثل جعل ولاية العملية المختلطة مستقبلاً تركز على دعم وتعزيز مهام الاتصال مع الولايات أمراً ينبغي أن ينظر فيه المجلس بشكل إيجابي. ونخطط علماً بالخيارات الواردة في التقرير الخاص فيما يتعلق بالوتيرة المناسبة للخفض التدريجي للعملية المختلطة ونحن على استعداد لمناقشة هذه الخيارات مع باقي أعضاء المجلس بطريقة بناءة.

ويقودني ذلك إلى المسألة الثانية: آلية المتابعة. ولا يمكن لوفد بلدي أن يبالي في تأكيد حتمية إجراء مشاورات هادفة كثيرة وفي الوقت المناسب مع السلطات السودانية فيما يتعلق بإنشاء آلية متابعة للعملية المختلطة. فتولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني والدعم يمثلان شرطاً مسبقاً لتنفيذ آلية متابعة ناجحة. ويجب على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الاستفادة من قوتها الكاملة، بما في ذلك مختلف الأدوات المتاحة لهما، ويجب مواصلة عمل المبادرات القائمة.

والمسألة الثالثة التي نود أن نسلط الضوء عليها تتعلق بالدعم الدولي. فيجب ألا يغيب عن بالنا أن الجهود الرامية إلى

إلى الاضطلاع بعملية سلام في السودان. ونعتقد أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور يمكن أن تسهم في تلك العملية من خلال تجديد ولايتها على نحو يلائم الظروف الراهنة.

ونود أن نسلط الضوء على مسؤولية مجلس الأمن في كفالة نجاح الحفض التدريجي للعملية المختلطة على نحو لا يخلق فراغ جديدا يؤدي إلى توترات أو مخاطر جديدة وعلى نحو لا يعرض للخطر الإنجازات التي تحققت في مجالات توفير الحماية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وفي إيجاد حلول دائمة للنازحين والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء دارفور.

أخيرا، نشجع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة والشركاء الدوليين على تقديم الدعم اللازم إلى الحكومة السودانية الانتقالية في هذه المرحلة الحيوية لمستقبل البلد، فضلا عن مواصلة حشد الجهود بحيث يتسنى للسودان تحقيق السلام والمصالحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد صديق (السودان): السيد الرئيس، أرجو أن أقدم لكم بالتهنئة على ترؤسكم أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أرجو أن أقدم بالشكر للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على التقرير المقدم باسميهما. وأشكر أيضا السيد جان - بيير لأكروا على تقريره الذي قدمه اليوم وأشكر أيضا أعضاء المجلس الذين أدلوا بمدخلاتهم حول التقرير وعلى كلماتهم الطيبة في حق بلادي وفي حق حكومتي، والتي ستشكل دافعا لتنفيذ الأهداف والرؤى التي اندلعت من أجلها ثورتنا المجيدة.

اطلعتنا على التقرير المعروض على المجلس بشأن الأوضاع في دارفور (S/2019/816). ونؤكد أننا متفقون مع كثير مما ورد فيه من تحليل لمسار وطبيعة النزاع في دارفور في كل نواحيه السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. ونستطيع القول إن الفترة التي يغطيها التقرير شهدت التحول العظيم في بلدي،

طاوله المفاوضات. ونود أن نؤكد على أنه ريثما يتسنى التوصل إلى اتفاق شامل للجميع، سيكون من الصعب جدا الانتقال نحو السلام ولن تدوم الإنجازات التي تحققت حتى الآن طويلا.

ويساورنا القلق إزاء الحالة الأمنية في دارفور. ونلاحظ الزيادة في مستويات الجريمة، ولا سيما في مخيمات النازحين، فضلا عن تدمير الأراضي الزراعية والاحتلال غير القانوني للأرض بسبب الثغرات الأمنية وعدم وجود سلطات مدنية فعالة في دارفور. ويؤسفنا أن العنف في منطقة جبل مرة لا يزال تمثل تحديا للحكومة. ويواصل جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد إيقاع ضحايا من المدنيين، بمن فيهم موظفون في المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنسانية. وفي السياق نفسه، يشير التقرير الخاص (S/2019/816) إلى أنه بصفة عامة لم يحدث تغيير في الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان خلال الفترة الممتدة منذ صدور التقرير السابق. وتسببت أعمال العنف بين القبائل والمواجهات بين الحكومة وفصيل عبد الواحد في عمليات نزوح عديدة وترتب عليها لاحقا تداعيات إنسانية.

وندين تكرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. فلا تزال حوادث العنف الجنسي مستمرة دون هوادة ضد النساء والأطفال الذين ليسوا في مأمن من هذه الأعمال المروعة، حتى داخل مخيمات النازحين. وفي هذا السياق، نود أن نشدد على أهمية الاتفاق على فتح مكتب للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في السودان ونأمل أن يسفر تفعيله عن الحد من انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في دارفور.

ونثني على العمل المشترك الذي تقوم به الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مع السلطات السودانية. وستتطلب عملية السلام في السودان دعم كل من المنظمين، فضلا عن المجتمع الدولي ككل، من أجل ضمان تمكن شعب السودان من معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونؤيد إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والشباب، فضلا عن احترام حقوق الإنسان، في جميع الخطط الرامية

وندين بشدة الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأطفال، المشار إليها في التقرير الذي أمامكم، في المناطق التي يسيطر عليها عبد الواحد محمد النور في منطقة جبل مرة والتي تركبها قواته. وهذا ما أشار إليه الممثل الموقر للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد استعرض التقرير المعروض أمامكم خيارات للتقدم في معالجة مستقبل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونرجو أن يأتي قراركم القادم بما يسهم في تعزيز السلام والاستقرار في دارفور وبتيح المجال للانتقال إلى بناء السلام وتعزيز الاستقرار فيها.

وكما تعلمون، إن الأوضاع في دارفور الآن لا تحتاج أن يُنظر فيها من منظور الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. فقد تجاوزت الحالة في دارفور مرحلة حفظ السلام وتحتاج الآن إلى بناء السلام والاستقرار والتنمية. ولتمكين أجهزة إنفاذ القانون من العمل في دارفور، يتعين على مجلسكم الموقر النظر في التوصية الواردة في الفقرة ٤٩ من هذا التقرير بضرورة رفع الجزاءات المضمنة في قرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥).

ونجد أنفسنا متفقين مع ما ورد في التقرير المشترك للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الباب الثاني بالفقرتين ٣٨ و ٣٩ حول الأولوية التي توليها حكومة السودان إلى تحقيق السلام الشامل في البلد. وذلك لا يقتصر على دارفور فحسب. فالخدات الجارية الآن في جوبا ستعالج جذور النزاع في السودان لطى صفحة الاحتراب الداخلي في البلد.

وفي إطار تحقيق السلام الشامل والدائم في السودان، نحن محكومون بما ورد في الإعلان الدستوري الصادر في ١٧ آب/أغسطس وإعلان جوبا بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر. وتحقيق السلام له ما بعده من التزامات ومقتضيات توجب وجودا دوليا وإقليميا لمساعدتنا في تنفيذ اتفاقيات السلام التي ستتحقق قبل نهاية العام الحالي في مختلف المجالات، وعلى رأسها الترتيبات

باعتقاد الوثيقة الدستورية وتكوين هيكل السلطة المدنية المتمثلة في المجلس السيادي والحكومة الانتقالية، وهو ما يمثل بداية الانطلاقة الحقيقية لسودان ما بعد ثورة كانون الأول/ديسمبر المجيدة، وخطوة ثابتة في سبيل تحقيق تطلعات الشعب السوداني الأبي لبناء سودان الديمقراطية والحرية والعدالة والسلام.

وقد التزمت الحكومة الانتقالية بتحقيق عدد من الأولويات خلال الفترة الانتقالية التي تمتد حتى كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٢٢. وجاء على رأس هذه الأولويات تحقيق السلام الشامل في كل السودان. وبدأت بالفعل الاتصالات واللقاءات بين ممثلي الحكومة وممثلي الحركات المسلحة للوصول إلى اتفاق سلام شامل. وقد لعبت حكومة جمهورية جنوب السودان الشقيقة دورا كبيرا في إطلاق عملية المفاوضات، واستضافت اللقاء الأول الذي أنتج توقيع الأطراف على إعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتحضير للمفاوضات في ١١ أيلول/سبتمبر. وبدأت بالفعل المفاوضات يوم الاثنين الماضي، الموافق ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، في عاصمة جنوب السودان.

وحضر افتتاحيتها الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس المجلس السيادي، إضافة إلى نائب رئيس المجلس وعدد من أعضائه، كما شارك في افتتاحيتها عدد من قادة دول الإيغاد وكل الأطراف الموقعة على إعلان جوبا. والأمل معقود في التوصل لاتفاق يؤسس لعهد جديد من السلام في السودان.

ومن جانبه، وحرصا على تحقيق السلام الشامل، قابل رئيس الوزراء، الدكتور عبد الله حمدوك، زعيم حركة تحرير السودان، عبد الواحد محمد أحمد النور، في باريس في ٣٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام. وهنا لا بد لنا من التأكيد على أهمية أن يواصل المجتمع الدولي محاولة إقناع قائد حركة تحرير السودان، عبد الواحد محمد النور، بالمشاركة في المفاوضات الجارية الآن، خاصة الدول التي لها نفوذ عليه والتي نرجو أن تبذل ما في وسعها لإقناعه بأن الحوار والتفاوض هما السبيل الوحيد المتاح الآن لتحقيق المطالب.

فضلا عن تخصيص أربع حقائب وزارية للمرأة. وستتجاوز عدد النساء في المجلس التشريعي نسبة الـ ٤٠ في المائة. وبالرغم من ذلك، نشعر أن هذا العدد أقل مما تستحقه المرأة السودانية.

وخلفي الآن أربع شابات سودانيات دبلوماسيات انضممن إلى وفد السودان، وهن ضمن ست دبلوماسيات، ولكن اثنتين منهن تجلسان على مقاعد أخرى. ورغم ذلك نشعر أننا لم نوف حق المرأة السودانية التي قامت بجهد كبير لتحقيق هذا التغيير والانتقال.

وتحتاج مرحلة ما بعد السلام أن تخصص لها الأمم المتحدة أشخاصا جددا لهم الدراية والخبرة والمقدرة على قيادة مختلف أجهزة الأمم المتحدة بتنسيق محكم للعمل مع حكومة السودان وفقا للخطة والمشروعات التي ستضعها الحكومة وطبقا للأولويات التي ستحددها.

ختاما، نحبي كل الجهود الحثيثة والمتكاملة التي تجري على قدم وساق لاستكمال عملية السلام والتنمية في السودان، والتي تقوم بدورها لإنهاء مظاهر الصراع والقضاء المبرم عليها، ويشكر وفد بلدي مجلسكم الموقر هذا ويشكر الأمين العام للأمم المتحدة ويشكر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ويشكر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، على ماتقوم به في مختلف المجالات وعلى تضحيات حفظة السلام خلال الأعوام الماضية، كما نشكر أيضا الدول التي ساهمت بوحدة من الشرطة ووحدات عسكرية ونجدد استعداد السودان للتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين كافة في كل ما له صلة بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، حتى تغادر آخر مكوناتها أراضي بلدي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.

الأمنية ومراقبة وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية والمساعدات الإنسانية العاجلة.

ولتحقيق الانتقال الفعال والسلس، يتعين مراعاة الملكية الوطنية لأي جهد يقتضي ويتطلب المساعدة من قبل الأمم المتحدة، سواء في دارفور أو مناطق النزاع الأخرى. ومعروض أمامكم الأولويات التي نرى حتمية الدعم فيها.

أولا، الإسهام في جهود الحكومة الانتقالية في تحقيق السلام الشامل ودعمها؛ ثانيا، دعم جهود الحكومة في معالجة الحالة الاقتصادية برفع الجزاءات الاقتصادية ورفع اسم السودان من قائمة الدول الراحية للإرهاب، إذ أن الشعب السوداني لم يكن إرهابيا في يوم من الأيام؛ ثالثا، تعزيز سيادة القانون بتقديم الدعم والسند وبناء قدرات المؤسسات الوطنية المختصة؛ رابعا، تعزيز وتحسين حالة حقوق الإنسان، وهنا أرجو أن أذكر أن السودان وقع الشهر الماضي على اتفاقية لإنشاء مكتب لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في السودان بكامل التفويض للقيام بولايته. وسيجد منا الدعم والسند الكاملين وكل العون الممكن؛ خامسا، دعم الحلول المستدامة والمشروعات ذات المردود السريع؛ سادسا، دعم جهود الحكومة الانتقالية الرامية لمعالجة قضايا النازحين وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين، وقضايا الأراضي، والعدالة الانتقالية وغيرها من أولويات بناء السلام.

إن السودان اليوم ليس السودان الذي عرفتموه خلال العقود الثلاثة الماضية. فسودان اليوم سودان جديد أقبل على الأسرة الدولية كقطر محب للسلام وراغب في التعاون الدولي المشترك وملتمزم بالقانون الدولي ومراع لحقوق المواطنة الأساسية.

وكأول خطوة في هذا الاتجاه، أولت حكومة بلدي اهتماما بالمرأة، وتولت بموجب ذلك أول امرأة - امرأة سودانية - رئاسة القضاء في تاريخ السودان والمنطقة. ولأول مرة في تاريخ السودان، عينت الحكومة وزيرة للخارجية. وأكدت الحكومة احترامها للأديان الأخرى بتعيين سيدة مسيحية في المجلس السيادي،